مدى جدية الدول الصناعية في معالجة مشكلة التغير المناخي

م. م. علي حميد علي[1]
جامعة الانبار – كلية القانون[1]
alialsumaydy@uoanbar.edu.iq

م. م. صهيب محمود حامد[2]
جامعة الانبار – كلية العلوم السياسية[2]
Suhaib.m.h@uoanbar.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/4/49 تاريخ القبول 2025/5/20 تاريخ النشر 2025/6/22

الملخص:

يُعد التغير المناخي مشكلة حقيقية بات يشكلُ هاجساً يؤرق الشعوب والحكومات على حدٍ سواء، لما لهُ من أثر سلبي وتهديداً للحياة البشرية، بسبب تزايد النشاطات البشرية الصناعية من أجل المزيد من الواردات لتلبية الاحتياجات الداخلية مثل المحافظة على مستوى الدخل المرتفع وتنمية الشعوب وغيرها، الا أن ذلك يؤثر سلباً على عناصر الطبيعة ويستنزف مواردها ويؤدي الى احتباس الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي المسبب للاحترار العالمي، وهذه المشكلة تتطلب جهوداً دوليةً كبيرة، وجدية حقيقية من أجل مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، الا أن هنالك تبايناً واضحاً في المواقف الجدية لدى الدول الصناعية والنامية في الإيفاء بتعهداتها المبرمة في الاتفاقيات العالمية، وذلك لكون هذه الدول لديها التزامات داخلية في تحقيق الرفاهية لشعوبها، والتزامات خارجية تتمثل في معالجة الانبعاثات التي تنتج عن زيادة النشاط الصناعي.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الانبعاثات الكربونية، مشاكل الدول الصناعية، الاستقرار الدولي.

How serious are industrialized countries about addressing the problem of climate change

Ali hameed ali[1]
University of Anbar - College of Law[2]

Suhaib Mahmoud hammed[2]
University of Anbar- College of Political Science[2]

Abstract:

Climate change is a real problem that has become a concern for peoples and governments alike, due to its negative impact and threat to human life, due to the increase in human industrial activities for more imports to meet internal needs such as maintaining a high level of income and developing peoples and others, but this negatively affects the elements of nature and depletes its resources and leads to the retention of greenhouse

gases in the atmosphere causing global warming, and this problem requires great international efforts and real seriousness in order to confront this dangerous phenomenon, but there is a clear difference in the serious positions of industrialized and developing countries in fulfilling their commitments concluded in global agreements, because these countries have internal obligations to achieve the well-being of their people, and external obligations represented in addressing emissions resulting from increased industrial activity,

Keywords: Climate Change, Carbon Emissions, Problems of Industrialized Countries, International stability.

المقدمة:

شهد النظام الدولي في السابق لا سيما بعد معاهدة (ويستفاليا 1648) صراع السياسة مع الاقتصاد وصراع السياسة مع الأيديولوجيا وصراع السياسة مع الجغرافيا، الا أن العالم الآن يشهد في الوقت الراهن صراعاً جديداً من نوعهِ، بدت آثارهُ تظهر للعيان من دون أن يكون هنالك أبحاث ودراسات أو دلائل مادية، الا وهو صراع السياسة مع العلم، فالتغير المناخي الناتج عن الأفعال والانشطة البشرية يشكل تهديداً للناس وغيرهم من سكان الأرض، وفي نفس الوقت يعاني التغير المناخي من الصراعات السياسية، ووجود حلول تتطلب التقليل من النشاطات الاقتصادية التي تعد عصب الحياة للكثير من الدول لاسيما الدول الصناعية الأكثر سبباً في الانبعاثات الكربونية، وعلى مدار التاريخ الحديث كانت التنمية الاقتصادية دائماً ما تأتي على حساب التدهور البيئي، فالدول الصناعية المتطورة تمتلك إرث تاريخي سلبي من التصنيع الثقيل، والذي أسهم بشكل واضح في تدهور الحال المناخي والطبيعي، بعد أن كان هذا التصنيع يغذي الابداع والرخاء أصبح عاملاً مهدداً لهذا الرخاء، والذي أثر على بلدان مختلفة ومجتمعات أكثر فقراً.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في وجود آثار سلبية مدمرة على حياة الانسان نتيجة التغير المناخي، الى جانب الاثار السلبية الكبيرة على كافة القطاعات لاسيما الاقتصادية والسياسية والأمنية، وقضايا الهجرة بسبب ندرة الموارد والأمن الغذائي، وبالتالي تتطلب مواجه هذه الظاهرة تظافر الجهود الدولية وإيجاد رغبة جدية من اجل مواجهة مشكلة التغير المناخي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى معرفة ما مدى قدرة وجدية الدول الكبرى في التعامل مع مشكلة التغير المناخي، فضلاً عن معرفة ماهي الخطوات التي اتخذتها الدول المعنية في التعامل مع الانبعاثات الكربونية الناتجة من النشاط الصناعي الذي تعتمد عليه الكثير من الدول الصناعية، بالإضافة الى ذلك يهدف البحث الى تحليل كيفية ارتباط التغير المناخي بالنزاعات والصراعات وعدم الاستقرار السياسي الذي يحدث بين الدول نتيجة التغير المناخي، وما هي السبل التي اتخذتها الدول المعنية في التعامل مع هذه المشكلة.

اشكالية البحث:

إن التغير المناخي ظاهرة خطيرة، الا أن الإشكالية تكمن في انانية أو عدم جدية بعض الدول في معالجة هذه الظاهرة، بحجة أن لديها التزامات داخلية ووعود بتحسين الوضع الاقتصادي لمواطنيها، وعليهِ تثار عدة تساؤلات تحاول الدراسة الإجابة عليها، وهي هل أثرت اشكالية التغير المناخي على العلاقات الثنائية بين الدول؟ وما هو مدى جدية الدول في مواجهة مشكلة التغير المناخي؟ وما هو الأثر القانوني المترتب على الدول المتسببة بالانبعاثات الكربونية المسبب الرئيسي لمشكلة التغير المناخي؟

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن العديد من الدول لا تزال تتهرب من مسؤوليتها في التسبب بمشكلة التغير المناخي بسبب أنشطتها الاقتصادية المتزايدة، على الرغم من وجود الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات التي عقدتها الدول من أجل مواجهة ظاهرة التغير المناخي، وعليه تجيب الفرضية على العديد من التساؤلات المطروحة، منها أن التغير المناخي بالرغم من انه لم يتسبب بحوث حرب مباشرة بين الدول، الا أنهُ كان سبباً مباشراً بعدم الاستقرار السياسي بين العديد من الدول وتزايد حدة التوترات بينها. كذلك عدم وجود جدية للعديد من الدول لتغيير او التقليل من أنشطتها الصناعية المسببة للانبعاثات الكربونية، وتعول على غيرها من الدول للقيام بهذه الخطوات وتنتظر هي النتائج.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من أجل فهم التطور التاريخي لمشكلة التغير المناخي، كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى تأثير ظاهرة التغير المناخي على العلاقات الدولية.

هيكلية الدراسة:

اشتملت الدراسة على مبحثين، حيث تناول المبحث الأول إطار مفاهيمي لظاهرة التغير المناخي وقد اشتمل على ثلاث مطالب حيث تناول المطلب الأول تعريف التغير المناخي. فيما تناول المطلب الثاني الأسباب والآثار المترتبة على مشكلة التغير المناخي وتناول المطلب الثالث تأثير التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي للدول، وتناول المبحث الثاني الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي وقد اشتمل على ثلاث مطالب حيث تناول المطلب الأول الاتفاقيات الدولية لمواجهة التغير المناخي، فيما تناول المطلب الثاني المسؤولية القانونية الدولية عن الأضرار البيئية والمناخية، في حين تناول المطلب الثالث آليات مواجهة مشكلة التغير المناخي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتغير المناخي

في السنوات الماضية كان على الذي يريد ان يتكلم أو يبحث عن ظاهرة التغير المناخي، عليهِ ان يقوم بأثبات ذلك عن طريق البراهين والأدلة بالأرقام، وعليهِ أيضاً ان يدخل في جدلية الاثبات مع الآخرين، وعدم اليقين من جانب العديد من الافراد والدول حول صحة ما يطرح، الا أن الوقت الحالي وفي السنوات الحالية التي نعيشها للأسف فإن الامر لا يحتاج الى كل هذه البراهين، لأن ظاهرة التغير المناخي باتت ظاهرة للعيان ونلمسها ونعيشها يومياً من خلال الزيادة المستمرة في درجات الحرارة وذوبان الثلوج بكميات تثير القلق والفيضانات المدمرة وغيرها والتي باتت تشكل تهديداً مباشراً للوجود البشري.

فما هو التغير المناخي وما المقصود به وماهي أهم الأسباب التي أدت الى بروز هذه الظاهرة وماهي الآثار التي تسبب بها هذا التغير؟

المطلب الأول: تعريف التغير المناخي

عرفت الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة مصطلح التغير المناخي (بأنهُ تغييراً في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يُفضي الى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة) [1].

ويُعرف فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC) التغير المناخي " كل اشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف احصائي والتي ممكن ان تستمر لعقود متوالية الناتجة عن النشاط الإنساني أوعن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي".

ومع أن ظاهرة التغير المناخي برزت بوصفها واحدة من أكثر المشكلات البيئية تعقيداً، الا أن الاهتمام الدولي بها ظل ضعيفاً، ولم تأخذ المناقشات العلمية في المؤتمرات الدولية الجدية الحقيقية لهذه المشكلة، الا بعد تراكم الأدلة والبراهين المتعلقة بالأنشطة البشرية، مثل حرق الوقود الاحفوري الذي ينتج عنهُ غاز ثاني أكسيد الكاربون الذي يعد المسبب الأكبر للاحتباس الحراري [2].

المطلب الثاني: الأسباب والاثار المترتبة على مشكلة التغير المناخي

يمكن اجمال اهم الأسباب وابرز الاثار المترتبة على ظاهرة التغير المناخي وذلك على النحو التالي:

أولاً: أسباب التغير المناخي

تتنوع أسباب التغيرات المناخية حول العالم، فمنها أسباب طبيعية تتعلق بالتغيرات التي تحدث لمدار الكرة الأرضية حول الشمس والذي يؤدي الى في كمية الاشعاعات الشمسية الواصلة الى الكرة الأرضية، بالإضافة الى الأنشطة البركانية المفاجئة، وغيرها من العوامل الطبيعية التي لا يستطيع الانسان السيطرة عليها أو معالجتها، وهنالك أسباب غير طبيعية تتعلق بالأنشطة البشرية المتمثلة باستخدامات الوقود الاحفوري وعمليات إزالة الغابات وقطع الأشجار لغرض الاستخدام الاقتصادي والتجاري، الامر الذي يؤدي الى زيادة ثاني أكسيد الكاربون، وبالتالي زيادة في درجات الحرارة في الجو وتكوين فيما يعرف (بالاحتباس الحراري) المسبب الأكبر لظاهرة التغير المناخي[3].

فكل سنة تقريباً يتم قطع 12 مليون هكتار من الغابات، والتي تساعد على امتصاص ثاني أكسيد الكاربون وعدم بقاءه داخل الغلاف الجوي، فضلاً عن استخدام وسائل النقل بكافة اشكالها

بالوقود الاحفوري (النفط، الغاز) الى جانب العديد من الصناعات التحويلية المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة [4].

فمثلاً أطلاق صاروخ واحد الى الفضاء يدمر مليون طن تقريباً من طبقة الأوزون، وهو ما يعد من الملوثات الاشعاعية الأشد فتكاً وخطورة سواء على صحة الانسان أو على سلامة البيئة بشكل عام [5].

ومن المتوقع ان يرتفع تركيز غاز ثاني أكسيد الكاربون نهاية القرن الحادي والعشرين ليصل الى نسبة أو 970 جزءاً في المليون في حال فشلت الدول في معالجة هذه المشكلة من خلال العمل عل تخفيض الانبعاثات الكربونية [6].

في حين أن الاحتباس الحراري وهو احد مسببات التغير المناخي يعرف بأنهُ بقاء كمية زائدة من حرارة الجو داخل الغلاف الجوي للأرض وعجزها عن الانفلات خارجاً في الفضاء بسبب ازدياد تركيز ثاني أكسيد الكربون وغازات الميثان وغيرها من الغازات الدفيئة التي تشكل حاجزاً يعرقل التوازن الطبيعي في الحرارة [7]. فتشير العديد من الدراسات الى أن الجو يحتوي على 380 جزءاً بالمليون من غاز ثاني أكسيد الكربون في عام 2015 الذي يعد الغاز الأساسي المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري [8]. في حين بلغت نسبة غاز ثاني أكسيد الكاربون حتى عام 2022 الى 417.9 جزءا في المليون بعد ان كان بنسبة 280 جزءا في المليون قبل الثورة الصناعية [9].

فالانبعاثات الكربونية في الفترة التي سبقت جائحة كورونا (covid 19) بلغت في عام 2019 بنسبة 49.8 جيجا طن، بينما انخفضت هذه النسبة الى 47.3 جيجا طن في عام 2020 بسبب توقف الأنشطة الصناعية حول العالم، وفي عام 2021 زادت نسبة الانبعاثات الى 4.9% وإنتاج 49.5 جيجا طن من ثاني أكسيد الكاربون، فالصين المساهم الأكبر للانبعاثات بحصة بلغت 27%، تليها الولايات المتحدة بنسبة 11%، ثم الاتحاد الأوربي والهند بنسبة 7% من كمية الانبعاثات الكربونية [10].

ثانياً: الآثار الناتجة عن التغير المناخي

1- أصبحت مشكلة التغير المناخي واقعة حقيقية وملموسة نراها بشكل واضح في حياتنا اليومية، من خلال الاضطرابات الجوية والتباين في ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع ملحوظ في مستوى

سطح البحر بمعدل (0.1 – 0.2) متر مما يؤدي الى غمر مساحات واسعة من الأراضي، وفقدان دول ساحلية ومناطق حيوية ساحلية، نتيجة وقوعها بالقرب من السواحل البحرية [11].

2- لعل التقرير الذي أعدهُ السير (نيكولاس إستيرن) والذي كُلف بهِ من قبل وزارة المالية في المملكة المتحدة، في تموز/ يوليو 2005، في إطار الحملة العالمية التي اطلقها رئيس وزراء المملكة المتحدة آنذاك عام 2004، لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، والذي نجح الى حد كبير في لفت انظار العالم حول خطورة التغير المناخي، باعتمادهِ على النتائج التي اعتمدتها اللجنة الحكومية لتغير المناخ، ونتائج مركز هادي، وعدد كبير من الدراسات للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إذ خلص التقرير على أبرز آثار التغير المناخي المتمثل بارتفاع مستوى سطح البحر والمخاطر المترتبة على ذلك، إضافة الى مخطط يوضح العديد من تلك الآثار، منها نقص الغذاء ونقص في الموارد المائية واختلال النظام البيئي، وزيادة حدة العواصف وحرائق الغابات وغيرها من المتغيرات الفجائية والغير منتظمة التي تؤدي الى كوارث على حياة البشرية [12].

3- تؤدي آثار التغير المناخي الى التسبب بانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي تنشأ النزاعات المسلحة نتيجة ذلك، لاسيما في المناطق التي تعاني من اضطرابات داخلية مثل السودان (دارفور) والعراق واليمن وغيرها، فقد انفقت برامج الأغذية العالمية التابع للأمم المتحدة اكثر من 80% من الميزانية التشغيلية الخاصة بها في مناطق النزاع، فالنزاعات المسلحة تلحق أضراراً كبيرة من خلال ترك الناس لسبل عيشهم وترك محاصيلهم الزراعية، وبالتالي انخفاض في النشاط الزراعي [13].

4- أدى تزايد وتيرة المخاطر المختلفة الناجمة عن النشاط البشري الى خفض إنتاجية العمل، ففي المدة الممتدة من عام 2000 الى عام 2015 فقد 23 مليون سنة من عمر العمل سنوياً، على المستوى العالمي نتيجة لهذه المخاطر، ومن بين أعضاء مجموعة العشرين، كانت الصين والبرازيل والهند، هي البلدان الأكثر تضرراً، حيث خسر الفرد 8.7 و 3.2 و 1.5 سنة من عمر العمل سنوياً خلال المدة أعلاه، حيث تعتمد 34% من الوظائف في بلدان مجموعة

العشرين بشكل مباشر على النظم الايكولوجية مثل الزراعة وصيد الأسماك والعمل في صناعة الأشجار وغيرها [14].

5- وأشار تقرير منظمة العمل الدولية يحمل عنوان "ضمان السلامة والصحة بالعمل في ظل مناخ متغير" إلى وجود أدلة قوية تشير إلى أن العديد من الظروف الصحية لدى العمال مرتبطة بتغير المناخ، بما في ذلك السرطان، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض الجهاز التنفسي، واختلال وظائف الكلى، وحالات الصحة النفسية، من بين العديد من الأمراض الأخرى.

6- وأفاد التقرير بأنه وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، يتعرض ما لا يقل عن 2.41 مليار عامل كل عام للحرارة المفرطة، أي أكثر من 70% من عمال العالم [15].

المطلب الثالث: تأثير التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي للدول

ان التأثيرات المناخية على الاستقرار السياسي للدول ليس جديداً، فالتأريخ يقدم لنا العديد من الأمثلة على دور البيئة والتغيرات الجغرافية في إيجاد الصراعات المسلحة بين الدول، ابتداءً من الحرب البيلوبونية الى الحروب التي خاضها الاسكندر المقدوني في البحث عن الأراضي الجديدة، فضلاً عن الحروب التي وقعت بين المدة 1914 – 1980، مثل الحرب العالمية الأولى والرغبة الألمانية في الحصول على مصادر الطاقة، والبحث عن المجال الحيوي والسيطرة على العالم الذي تسبب بالحرب العالمية الثانية، وانتهاءً بدور الاستعمار الأوربي في افريقيا في البحث عن الثروات ومصادر الطاقة [16].

والمشكلة تكمن أحيانا ليس فقط في البحث عن مصادر الطاقة نتيجة ندرتها لدى بعض الدول، مثلما يحدث من صراعات داخلية في العديد من الدول لاسيما الدول الافريقية، نتيجة ندرة الموارد، انما احياناً تكون الصراعات من اجل الحصول على الزيادة في هذه الموارد، وبالتالي زيادة في الثراء لدى بعض الجماعات المتحاربة على مصادر الطاقة [17].

ولعل ابرز مظاهر تأثر البلدان بمشكلة التغير المناخي، هي منطقة الشرق الأوسط، خاصة العراق ومصر ودول الخليج العربية، بسبب ما تعانيه المنطقة من قلة سقوط الامطار، واعتمادها على المياه تكون مصادرها خارج نطاق حدودها، وتكون متشاطئة معها، وتعتمد على ما يأتي من دول

المنبع، وعدم وجود تعاون جدي عبر الحدود من اجل تقسيم عادل للمياه، الامر الذي يؤدي الى تفاقم حدة الصراع ما بين دول المنبع والمصب في النهار الدولية، التي تعد مصدراً رئيسياً لمياه الشرب والاستخدامات الاخرى في هذه الدول مثل العراق ومصر [18].

وتعد منطقة حوض المتوسط من بين أكثر المناطق تضرراً نتيجة نقص المياه الناجم عن قلة سقوط الامطار، إذ تقدر نسبة هطول الامطار بعجز وصل الى 50% في اسبانيا، و30% في تونس، فيما أعلنت إيطاليا حالة الطوارئ في العديد من مناطقها بسبب موجات الجفاف، في حين تضطر دول أخرى الى قطع التيار الكهربائي بسبب عدم قدرة المحطات الكهربائية تحمل الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، وهوما يؤدي الى المزيد من الاحتجاجات الداخلية في دول ضعيفة مثل ليبيا ولبنان، ما يؤدي تأجيج عدم الاستقرار الداخلي ويزيد من حدة الاضطرابات المجتمعية [19].

فنقص المياه في جنوب العراق نتيجة قلة الامطار وسوء استغلال المياه أدى الى نشوب صراعات واحتجاجات أدت الى مقتل ما لا يقل عن 14 شخص في عام 2018، وهو ما يؤكد الفشل في إدارة المياه وتوفير إمكانية الوصول الملائم اليها، الامر الذي يؤدي تدهور العلاقات بين الدولة والمواطنين وتعرض الاستقرار السياسي داخل الدولة للخطر في منطقة تتميز بتأريخ شهد العديد من حوادث الصراعات العدائية الأبرز حول العالم [20].

فالصراع والتعاون بين الدول المتشاطئة على حوضي دجلة والفرات، ظل في حالة من عدم الاستقرار على مدار سنوات طويلة، لاسيما بعد بناء العديد من السدود على حوض الفرات في تركيا، بالرغم توقيع عدة اتفاقيات مشتركة للتعاون المائي، آخرها كان بين العراق وتركيا في افتتاح مركز مشترك للمياه في بغداد، وتوقيع مذكرات تفاهم وتشكيل لجان فنية لمعالجة مشكلة المياه، ومع كل هذه التفاهمات الا أن جنوب العراق لايزال يعاني من نقص المياه، بحيث أدت ندرة المياه الى جفاف في الأنهر مثل نهر الغراف أحد روافد نهر الفرات، الامر الذي يزيد من تفاقم حدة الصراع جنوباً [21].

وجفاف الأنهار يؤدي الى الهجرة، وبالتالي تفاقم الازمات على كاهل الحكومات، بسبب انجرار الاحداث نحو الصراع سواء داخلي أو خارجي، أو عبر الحدود وبالتالي يبعد الحكومات عن التخطيط للتحديات الأطول امداً مثل التغير المناخي، لاسيما في منطقة تشهد تردي في العلاقات،

وغلبة الاعتبارات الأمنية على دول تشترك في مياه الخليج العربي/الفارسي ومضيق هرمز، وبالتالي تعقيد الأنشطة الدولية التنموية والتجارية، مما يعقد عملية قدرة الدول في التعامل مع المتغيرات المناخية [22].

ويشير تقرير (تصميم الصفقة الخضراء الاوربية) المقدم من مفوضية (فون ديسرلاين 2019)، أن التغير المناخي سيعيد تشكيل الجغرافيا السياسية، بما في ذلك المصالح الاقتصادية والأمنية العالمية، بالإضافة الى ما تضمنتهُ المادة (1/19) من معاهدة عمل الاتحاد الأوربي، وما نصت علية الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوربي على أن تغير المناخ، سيؤدي الى زيادة حدة المواجهات المحتملة، لا سيما الصراعات حول ندرة المياه وفقدان الاراضي وغيرها [23].

وبالتالي فأن الجهود العالمية في مواجهة خطر ارتفاع مستوى سطح البحر، واحتمال فقدان مدن كبيرة ومساحات واسعة من الأراضي، لا تتعدى 1%، فالعديد من المدن الصناعية والموانئ ومصافي النفط، تقع على السواحل أو قريبة منها، الامر الذي يشكل تهديداً لهذه المناطق، في دول مثل الصين والهند ودول البحر الكاريبي، وهو قد ما يؤدي الى نشوب نزاعات حول الحدود البحرية والبرية، واحتمال الحاجة لتغيير قواعد القانون الدولي للبحار [24].

هذه التهديدات قد تعرض النظام الدولي المتعدد الأطراف للخطر، فالتغير المناخي يؤدي الى تغذية سياسة الاستياء بين أولئك الأكثر مسؤولية عن التغير المناخي، وما بين الأكثر تضرراً منهُ، وعدم معالجة المشكلة يؤدي الى دفع التوترات السياسية على المستويين الوطني والدولي، فالصراع قد لا يحدث بين دول الشمال والجنوب فقط، وانما قد يمتد الصراع ليكون فيما بين دول الجنوب انفسهم [25].

هذا من ناحية، من ناحية أخرى فأن البيئة الأمنية في شرق وشمال شرق آسيا، دليل واضح على وجود معضلة امنية، بسبب انعدام الثقة بين الأطراف الإقليمية، وذلك لوجود العداء التأريخي، وبناء التكتلات والتحالفات التي تؤدي الى مزيد من المنافسة، مثل التنافس الصيني الأميركي، والصيني الياباني، وبالتالي تتخذ الدول تدابير دفاعية، فإذا حدثت ندرة في الموارد الأساسية تدفع الدول الى الاعتماد على استيراد السلع من الدول المجاورة، لكن في حال نفاد السلع في تلك الدول

تؤدي الى الصدام المباشر، نتيجة الحاجة لتلك المواد وهو ما يؤجج الصراع والتنافس وعد الاستقرار في العلاقات [26].

وهذا ما يعطي انطباع لدى تحليل الواقعيون لمشكلة التغير المناخي، حيث تفترض المدرسة الواقعية، بأن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي الفوضوي، وبالتالي تعتبر الدولة الجهة الفاعلة الأساسية في تحليل تغير المناخ، ومصدر الانبعاثات الغازية، بغض النظر عن مكان توليدها، مما يؤثر على المناخ العالمي اجمع، في حين ينظر الليبراليون الى العلاقات الدولية نظرية إيجابية، بالرغم من كون النظام العالمي فوضوي، الا أن من الممكن أن تفلت من معضلة الأمن، واستبعاد حتمية الحرب، عن طريق تجاوز الصراع من خلال التأثير المسالم للترابط الاقتصادي والمؤسسات الدولية بالعمل المشترك من اجل تفادي الصراع الناجم عن التغير المناخي [27].

إن الأمن المناخي بوصفهِ مفهوماً يتحدث عن المخاطر الأمنية الناجمة عن المناخ، والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالتهديدات، وكعامل مضاعف للتهديد، ويضيف الى التوترات القائمة بالفعل بشأن الامن الغذائي والامن المائي، وبالتالي يخلق منافسة على الموارد النادرة، مما يؤدي الى زيادة عدم الاستقرار السياسي الذي يدفع المنطقة الى الصراع.

فضلاً عن ان التغير المناخي يؤثر على التجارة الدولية، فمن المتوقع أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل (2.5) سنوياً، ونمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية حتى عام بنحو 1.8%، وستستمر الاقتصاديات الناشئة في التوسع بشكل اسرع من دول منظمة التعاون الاقتصادي، وتقترب من مستوياتها الاقتصادية، الى جانب التوقع من ان تصبح افريقيا ايضاً مصدراً للتنمية، وعليه سوف تحدث تغييرات كبيرة في نسب الدول وفوارق في الناتج المحلي العالمي في السنوات الخمسين القادمة [28].

وبالتالي سوف يخلق التغير المناخي مراكز قوة جديدة عن طريق تشكيل قوى جديدة للطاقة، كانت سابقاً على الهامش وغير معترف بقوتها، ولم تتمكن من الوصول الى مركز التطورات الجيوسياسية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف الى عدم الاستقرار السياسي نتيجة ظهور هذه القوى الجديدة بسبب التنافس على مصادر الطاقة وحدوث الصراعات ما بين الدول الصناعية القديمة وما بين هذه القوى الجديدة.

المبحث الثاني: الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي

مما لاشك فيهِ أن قدرة العالم على العمل الجماعي مقيدة بالعديد من الخصائص لا يمكن تغييرها بسهولة، وإحدى ابرز تلك الخصائص، هي التفتت العالمي لأكثر من 200 دولة، تختلف على نطاق واسع من حيث عدد السكان ومستويات الدخل والنشاط الاقتصادي ونسبة انبعاثات الكربون وغيرها، وبالتالي فأن بنية العلاقات الدولية هي بنية فوضوية، حيث لا توجد دولة واحدة مهيمنة بما يكفي لتكون راغبة وقادرة على التحكم في التأثير العالمي على نظام المناخ، وعلية لا بد أن يكون هنالك تظافر للجهود الدولية من أجل وضع حلول مناسبة لإشكالية التغير المناخي.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لمواجهة التغير المناخي

لعل المعضلة الرئيسية التي تواجه عملية التفاوض الدولية لمناقشة قضايا التغير المناخي، في أن هذه المفاوضات، تصطدم بقاعدة الاجماع التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، والتي تصب في مصلحة المعترضين على فكرة معالجة مشكلة التغيرات المناخية، وذلك بالسماح لرؤساء الدول بقبول ضمني واسع بعدم الاكتراث وتجاهل الاعتراضات على الاقتراحات المقدمة من جانب الأغلبية، وأي قرار يتم تبنية بهامش كبير من القبول، يتم تجاهلهُ بنفس القدر من القوة من قبل المعارضين في الدول الكبرى[29].

فإذا أردنا اصلاح السياسات البيئية داخل النظام الدولي، يجب إصلاح المتغيرات الاجتماعية اولاً، ثم بعد ذلك يتم إصلاح البيئة ذاتياً، ويجب كذلك معرفة الطريقة التي يتفاعل بها البشر مع الطبيعة، أي معرفة جوهر العلاقة ما بين الانسان والطبيعة، الا أن الإشكالية تقع دائماً في القاء المسؤولية على دول محددة وإغفال مجموعات فاعلة غير حكومية داخل الدولة، تتحمل قدراً من المسؤولية تتجاوز نطاق السياسة الدولية، وهذا التعقيد هو ما يجب أن يُفهم في استكشاف جوهر العلاقة م بين البيئة والعلاقات الدولية [30].

ومن أجل ذلك عقدت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات من أجل إيجاد صيغة مشتركة لمواجهة التغير المناخي.

وأبرز هذه البروتوكولات هي:-

اولاً: بروتوكول كيوتو، وهي معاهدة دولية تعد امتداد لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغير المناخي، دخلت حيز التنفيذ عام 2005، بلغ عدد أطرافها 192 دولة قبل ان تنسحب منها كندا عام 2012.

ومع أن العديد من الدول تعهدت بالتزامات خفض انبعاثات الكاربون، الا أن هذه الدول واجهت العديد من العقبات، نتيجة احجام بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأميركية، والتي تعد أكبر المتسببين للانبعاثات الكربونية في العالم، فضلاً عن الخلاف ما بين الدول الصناعية وما بين الدول النامية، المتعلق بفرض التزامات إضافية من قبل الدول المتقدمة على الدول النامية، مثل الهند والصين اللتين تستهلكان كميات كبيرة من الوقود لأغراض عجلة التنمية، وهو ما ترفضهُ الدول النامية، لكون المسبب الأول تأريخياً هي الدول الصناعية الغربية، وأن الدول النامية تريد الحصول على فرصتها في مجال التقدم الصناعي، وهو ما يعني المزيد من الانبعاثات الكربونية والمزيد من المشكلات البيئية [31].

ودولة مثل الهند تعد واحدة من أكبر الدول المعرضة لخطر التغيرات المناخية، بسبب اعتماد السكان على الزراعة بشكل رئيسي، وتعد الهند ثالث أكبر دولة بعد الولايات المتحدة والصين كأكبر دولة مصدر للانبعاثات الكربونية بواقع 8% في قطاع الطاقة، و22% في الصناعة، و17% في القطاع الزراعي، و3% في قطاع النفايات، ومع تعهد الحكومات السابقة بتخفيض حدة الانبعاثات، الا أن الهند تعطي أولوية في العمل على التخفيف من حدة الفقر، وتوسيع الوصول الى الطاقة وليس خفض الانبعاثات الكربونية، وهو ما أكدهُ وزير البيئة الهندي في مؤتمر الأمم المتحدة لقمة المناخ 2008، لأن الهند لا تحدد سقفاً زمنياً للانبعاثات لمدة لا تقل عن 30 عاماً [32].

ومع ذلك، فهنالك العديد من الدول قد التزمت بالمعاهدة، مثل اندونيسيا عن طريق التطبيق الصارم لخفض انبعاثات الكربون، فضلاً عن التعامل الدبلوماسي النشط مع مجموعة العشرين، وإعطاء نموذج بوصفهِ أحد الحلول لانبعاثات الكاربون، عن طريق تكثيف زراعة النباتات بأنواع معينة من الأشجار مثل (أشجار المانغروف) التي تساعد على التقليل بشكل كبير من انبعاثات الكربون [33].

ثانياً: اتفاقية باريس للمناخ.

عقدت هذه الاتفاقية في باريس عام 2015، بعد إن اجتمعت 197 دولة من أجل الحد من انبعاثات الغازات المسببة الاحترار العالمي، والحد من زيادة درجة الحرارة في الجو من درجتين مئويتين، ومحاولة خفض هذه الزيادة الى 1,0 درجة مئوية، حيث تعهدت هذه الدول بالتزامات خفض الانبعاثات، بالعديد من المجالات، احداها عن طريق دورة لخمس سنوات من العمل المناخي، حيث يتوقع من كل دولة تقديم خطة عمل مناخية تبلغ الدولة بموجبها عن الإجراءات التي ستتخذها من اجل تحسين استخدامات الطاقة [34].

وقد انبثقت هذه الاتفاقية بعد فشل مؤتمر كيوتو في تطبيق التعهدات الدولية، بسبب تنصل بعض الدول عن التزاماتها، فيما اعتذرت دول أخرى مثل الهند بسبب كون لديها التزامات وتعهدات داخلية تتعلق بخفض مستوى الفقر وتوسيع استخدامات الطاقة، الأمر الذي دعى فيه العديد من الدول الى عقد اتفاقية جديدة أكثر جدية والتزاماً، لمواجهة التغيرات المناخية، لذلك كانت هذه الاتفاقية نتيجة لجهود العديد من المؤتمرات مثل مؤتمر كوبنهاكن، ومؤتمر كانكون، ومؤتمر ديربان، ومؤتمر الدوحة، ومؤتمر وارشو، ومؤتمر ليما، الامر الذي عززت فيه اتفاقية باريس تضامن يؤدي الى الاستجابة العالمية لخطر التغير المناخي [35].

إلا أن التحديات الأخرى التي وقعت فيها أو عانت منها هذه الاتفاقية، هو انسحاب الولايات المتحدة الأميركية، من هذه الاتفاقية في عام 2017، بالرغم من إن هذا الانسحاب لم يكن قانونياً، على اعتبار أن شروط الانسحاب يجب ان يكون بعد ثلاث سنوات من تأريخ التصديق حيث يجب على الدولة أن تقوم بتقديم اخطار للأمم المتحدة لمدة 12 شهر، قبل الانسحاب الكامل، الا أن فريق الرئيس الأمريكي (دونالد ترمب) في مدة رئاسته الأولى أعد فريق من اجل تثبيت الانسحاب الكامل من هذه الاتفاقية، الامر الذي سيؤثر سلباً على برامج المناخ الذي تمولهُ الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)، وهذا يعني أن على العالم أن يتحمل عبأ 17% من انبعاثات الكاربون التي تسببها المدن الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن المزيد من اعمال التنقيب والتعدين [36]، وحتى بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية عام 2025 أكد مرة أخرى على انسحابه من

اتفاقية باريس وشدد على ضرورة التركيز على الجانب الاقتصادي واستغلال ثروات "الذهب السائل تحت اقدامنا" بحسب وصفه.

لقد زعم الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) ان الاتفاقية فرضت متطلبات غير عادلة، استفادت منها دول أخرى، وبالتالي فأن الانسحاب يعد عمل دفاعي أنقذ البلاد من مخطط دولي يهدف الى اضعاف القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، الامر الذي جعل الاتفاقية تركز على الجانب المالي بدلاً من فاعليتها للحد من التغير المناخي، وبما ان الدول هي الاكثر قوة وفاعلية في النظام الدولي، فيجب عليها ان تركز على العمل الجماعي لا على مصلحتها الشخصية من اجل معالجة مصلحة دولية تخص كل البشرية، الامر الذي يشكل تهديداً للتعاون الدولي ويكشف الخلل الناجم في تعاون المنظمات الدولية والمعاهدات القانونية غير الواضحة في معالجة المشاكل الدولية [37].

وهذا ما يعكس فشل المفاوضات الدولية الى حدٍ معين في التوصل الى صيغة عمل مشتركة وحقيقية ملزمة للأطراف التي تعهدت بالتزامات خفض الانبعاثات، ومع ذلك قد تشكل هذه المفاوضات نجاحاً على المستوى البعيد من اجل الوصول الى صيغة مشتركة وجادة لمعالجة مشكلة التغير المناخي [38].

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية الدولية عن الأضرار البيئية والمناخية

إن التغير المناخي يشكل تحدياً لمبدأ أساسي من مبادئ سيادة الدولة بموجب القانون الدولي، الا وهو مبدأ السيادة الإقليمية، والتغير المناخي سوف يؤدي الى ذوبان الثلوج في جزيرة (كرين لاند)، والقطب الجنوبي، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى سطح البحر، وبالتالي اختفاء بعض الدول الجزرية تماماً، فضلا عن اختفاء سواحل كبيرة في دول مثل بنغلادش والهند واندونيسيا والصين وغيرها، وهو ما يعني تغير الدول في مطالباتها البحرية، بسبب تغيير حدودها في السواحل البحرية، وهذا ما يجب أن تناقشهُ القوانين الدولية، حيث تشير جمعية القانون الدولي أن ارتفاع مستوى سطح البحر لديه القدرة على التأثير بشكل كبير على المدى المكاني للمطالبات الوطنية بالولاية القضائية البحرية.

والسؤال الأهم من ذلك هو هل ستقوم الدول الفقيرة المتضررة من التغيرات المناخية بالمطالبة بالتعويضات من الدول المسببة لهذه المشكلة وكيف؟

فالإشكالية الأساسية تكمن في أن هذا النوع من القواعد لا ينطبق بشكل صحيح مع قضايا يكون فيها خرق القواعد امراً سهلاً، وبالإمكان معالجته بسهولة أو حتى تنظيمه، مثل انتهاك قواعد حقوق الانسان أو أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة النووية والعنقودية وغيرها، فالقواعد المتصلة بتغير المناخ تختلف لصعوبة التأكد من نوع السلوك والخرق الذي يتوافق أو لا يتوافق مع القاعدة القانونية، الامر الذي تستغلهُ الدول في التهرب من المسؤولية من خلال عدة طرق، مثل أن تستغل الدولة الأموال الناتجة من الوقود الاحفوري في مجال الاستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة [39].

فيما يؤكد ميثاق الأمم المتحدة، والاتحاد العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية، على أن الدول هي الجهة المسؤولة عن هذه الحقوق وبالتالي هي المسؤولة عن أي ضرر يلحق بهذه الحقوق، ويجب ان تساءل عما قد يحدث من جراء أنشطتها من آثار سلبية، بوصفها الجهة المسؤولة ويجب العمل على التخفيف من آثار التغير المناخي [40].

ونصت ديباجة اتفاقية باريس للمناخ 2015، ان الدول يجب عليها ان تتحمل ما يقع عليها من تعهدات في حال انتهاك الحقوق وتشمل هذه الالتزامات قضائية وغير قضائية تنصف المتضررين جراء الأنشطة الحكومية [41].

وبما أن القانون الدولي يعتمد على المبادئ العامة وفقاً للمادة (38) من نظام محكمة العدل الدولية، فقد تخرق الدول التزاماتها تجاه الدول الأخرى، وذلك وفق مبدأ التعسف في استعمال الحق، وعليهِ يتحتم على أي دولة ألا تمارس أي حق من حقوقها التي يسمح بها القانون الدولي على نحو يلحق الضرر بالدول الأخرى، والاضرار البيئية الناتجة عن التلوث وغيرها التي يتسبب بها التغير المناخي بسبب الأنشطة الدولية بذريعة الحقوق السيادية تعد تحت بند التعسف في استعمال الحق[42].

وتناولت عدة مواثيق دولية الخاصة بالبيئة ومبدأ التعسف في استعمال الحق، مثل مؤتمر ستوكهولم المنعقد في عام 1972، واتفاقية التنوع الحيوي عام 1992، التي عقدت بعد مؤتمر ريودي جانيرو بشأن التغير المناخي، والتي اكدت في المادة (3) على أن تتحمل الدول مسؤولية ضمان

عدم الحاق الضرر بالدول الأخرى أو بيئة المناطق التي تكون خارج حدود الولاية الوطنية، بسبب الأنشطة التي تقوم بها الدول داخل حدودها [43].

هذه الأنشطة تؤدي الى اصدار ملوثات بيئية في الهواء والماء العابر الحدود، وبالتالي اهتم القانون الدولي للبيئة بالتلوث العابر للحدود والذي لا يعترف بالحدود السياسية، عن طريق وضع مجموعة من القواعد القانونية الدولية التي تسهم في الحد من آثار ظاهرة التغير المناخي الذي يسبب التلوث البيئي، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير مثل المعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة وقواعد العرف الدولي واعمال المنظمات الدولية [44].

وإذا كانت العقوبات الصادرة بحق المتسببين بالأضرار البيئية والتلوث، هي عقوبات رادعة في الكثير من القوانين الداخلية حول العالم، مثل القانون المصري رقم (45) لسنة 1949[45]، وكذلك قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (27) لسنة 2009 [46]، وغيرها العديد من القوانين العربية والعالمية التي انزلت اشد العقوبات على الافراد المتسببين بالأضرار البيئية، الا أن المشكلة تقع على الدول بشكل عام وكيف يمكن معاقبتها نتيجة التسبب بالأضرار البيئية.

وقد حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تعريف التلوث البيئي، بأنهُ (أي تلوث عمدي يكون مصدرهُ أو اصلهُ العضوي خاضعاً أو موجوداً كلياً أو جزئياً في منطقة تخضع للاختصاص الوطني للدولة، ويكون لهُ آثار في منطقة خاضعة للاختصاص الوطني لدولة أخرى) وعرّفت اتفاقية جنيف لعام 1979، التلوث بعيد المدى بأنهُ (هو الذي يكون مصدراً طبيعياً موجود كلياً أو جزئياً في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدوله أُخرى، على مسافة يكون معها من غير الممكن عموماً التمييز بين ما تسهم به المصادر الفردية أو مجموعة مصادر الانبعاث) [47].

وقد أخذت عدة من الدول في محاكماتها الوطنية، العديد من القرارات التي تدين المخالفين المتسببين بالتلوث والاضرار البيئية، منها قضية (أصدقاء البيئة الآيرلندية) ضد حكومة أيرلندا، بأن الحكومة لا تتصرف امتثالاً لالتزاماتها بحقوق الانسان بالتخفيف من آثار تغير المناخ، وان الحكومة أخفقت في تنفيذ سياسة الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة [48].

وكذلك عما أشارت بهِ (محكمة البلدان الامريكية) لحقوق الانسان، الى عدة تقارير وقرارات صادرة عن مجلس حقوق الانسان، تشير فيهِ الى أن التغير المناخي يلحق آثار ضارة بالتمتع الفعلي

بحقوق الانسان، وتؤدي الى تفاقم اليأس وتدهور البيئة، فضلاً عن إشارة الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية في الفتوى المرقمة ذات القرار (AG/RES.2429) لآثار تغير المناخ على حقوق الانسان [49].

ومع صعوبة تحمل الحكومات المسؤولية القانونية للتسبب بالتغير المناخي، الا أن ثمة قضايا يمكن أن تكون مرجع تعتمد علية المحاكم المعنية، مثلاً قضية (ماساتشوستس) ضد وكالة حماية البيئة (EPA) في الولايات المتحدة الامريكية وهي سلطة تنظيم انبعاثات الغازات المسببة للاحترار العالمي، ولكونها لم تتحرك ولم تُلزم الحكومات الفدرالية بتخفيض الانبعاثات، فينظر اليها على انها مسؤولة، ولو تحركت لتجنبت بعض الاضرار [50].

ولكن قبل رفع مثل هكذا دعاوى، يجب استيفاء بعض الشروط، الأول هو لابد أن تتوفر قوانين ومؤسسات في الدولة المعنية تسمح بمقاضاة الدولة أو من يمثلها، ثانياً لا بد أن يكون هنالك حجة معقولة على الدولة في كونها لم تتصرف لإبطاء أو معالجة المشكلة، ولكن مع ذلك تبقى مشكلة كون الدولة يجب أن تأخذ موافقة بقية الدول الأخرى في مفاوضات خفض الانبعاثات، والا تخسر فوائد اقتصادية كثيرة في حال طبقت القرار من جانب واحد [51].

المطلب الثالث: آليات مواجهة مشكلة التغير المناخي

مما لا شك فيه فقد باتت مشكلة التغير المناخي أحد اصعب التحديات التي تواجه السياسات البيئية للدول، وعليه بات من الضروري القيام بخطوات جدية تؤدي الى التحول الجذري واتخاذ استراتيجيات حكومية للتكيف مع هذا التحدي الجديد، وعليه فقد اعتمدت الكثير من الدول الخطوات والحلول من أجل مواجهة هذه المشكلة،

1- طريقة التكيف مع مشكلة التغير المناخي، أي التعديل في النظم البيئية والطبيعية من أجل مواجهة التغير المناخي في الحاضر والمستقبل، واجل التخفيف من حدة المخاطر الناجمة عنهُ، منها التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة، فضلاً عن وضع خطط ومعايير لاستخدام الأراضي الزراعية وحماية الموارد واستعمال الطاقة النظيفة وغيرها من السياسات الصديقة للبيئة [52].

2- لا تقتصر مسؤولية العمل على التكيف البيئي فقط على الحكومات، بل يمكن أن يشترك القطاع الخاص في التحفيز لها العمل، مثال ذلك ما عملتهُ حكومة اليابان في تمويل شركات خاصة بقيمة 2,35 مليون دولار للطاقة الشمسية لتركيب محطتين للطاقة الشمسية الكهرومائية في فلسطين، فضلاً عن مشاريع أخرى لتحويل النفايات الى طاقة في اليمن، إضافة الى تشجيع دعم ريادة الاعمال ونمو القطاع الخاص في الأردن من اجل انشاء مشاريع في قطاع الموارد المائية [53].

3- أسهمت (حركة سحب الاستثمارات في الوقود الاحفوري) الطلابية، في غضون اربع سنوات في الولايات المتحدة الامريكية، من خلال مئات الحملات داخل وخارج الولايات المتحدة وحظيت بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية، من اجل سحب الاستثمارات في الوقود الاحفوري والفحم، حيث تعهدت أكثر من 181 مؤسسة وكياناً، و650 فرداً يسيطرون على ما يقرب من 50 مليار دولار أميركي، هذه الاستثمارات كانت في قائمة (كربون اندروجراونت) وهي قائمة تحدد اكبر 100 شركة فحم وغاز على مستوى العالم، بوصفها استثمارات ضارة للبيئة وغير مستدام [54].

4- ليس فقط الإجراءات ذات الطابع المدني أن تكون هي الحل، بل يمكن للإجراءات ذات الطابع العسكري أن تكون جزءاً من الحلول التي تتبعها الدول من أجل الحد من آثار التغير المناخي، فقد اعتمد البرلمان الأوربي في عام 2020، قراراً بشأن عمليات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في الساحل وغرب افريقيا والقرن الافريقي، حيث ركز على المناخ باعتبارهِ عامل خطر لزعزعة الاستقرار والعنف الذي يسببهُ الجفاف والفيضانات، مما يحتم حماية البعثات الأممية التي تقدم المساعدات الغذائية وحماية الحدود [55].

5- تعزيز دور الدبلوماسية التفاوضية من قبل دول مثل الاتحاد الأوربي تجاه دول العالم الثالث الأكثر تضرراً، جراء التغير المناخي، من خلال دمج التكيف والمرونة في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، عل المناطق الأكثر ضعفاً، وبناء تحالف عالمي بشأن التغير المناخي بين الدول الكبرى والبلدان النامية، من خلال دراسة الآثار الأمنية وتبادل التحليلات [56].

6- تطوير اهداف التنمية المستدامة، حيث تبلورت الجهود المبذولة من قبل هيئات الأمم المتحدة عام 2015، بالعديد من الأهداف التي تركز على الحد من الفقر والمخاطر الناجمة من الكوارث، ومواجهة آثار التغيرات المناخية، فأهداف التنمية متشابكة معا بعضها ويعتمد تحقيق احدها بتحقيق بقية الأهداف [57].

الخاتمة

بالرغم من خطورة التغير المناخي على العالم وما يحملهُ من كوارث على كافة القطاعات البيئية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وبعد كل الجهود الدولية التي بذلت من اجل إيجاد حلول جذرية، عن طريق عقد المعاهدات والبروتوكولات، ومفاوضات ثنائية وجماعية، الا أن العديد من التحديات لا تزال تعيق هذه الجهود، فالتغير المناخي يخلف الكثير من الضغوط على الموارد الطبيعية، وبالتالي مزيداً من المنافسة بين الدول للحصول على احتياجاتها من الطاقة، ومع ظهور طرق جديدة نتيجة ذوبان الثلوج وارتفاع مستوى سطح البحر، تنفتح طرق جديدة، الامر الذي يخلق سباق جديد للهيمنة الإقليمية.

هذه الإشكالية تدركها الدول الكبرى، وبالتالي تبدي عدم رغبتها في الحد من انبعاثات الغاز المسبب للاحتباس الحراري، لان هذا الامر يعني أن هذه الدول سوف تضطر الى تغيير نموذج التنمية الخاصة بهم، وهو هدف لا تسعى اليه هذه الدول، ذلك لأن الدول الصناعية الكبرى تهدف الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح، لذلك تتهرب من مناقشات العمل المناخي، في ظل وجود قيادات لا تأخذ مشكلة التغير المناخي على محمل الجد، بدليل انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من اتفاقية باريس للمناخ.

في المقابل هنالك إشكالية من نوع آخر، وهي ان البلدان النامية التي تطالب بمزيد من الموارد المالية لدعم التكيف مع التغير المناخي، والدعم الكافي للمساعدة في شراء التكنلوجيا من اجل تجاوز الآثار الضارة لاستهلاك الوقود الاحفوري، فضلاً عن وجود دول نامية بحاجة الى التطور وأخذ دورها في التنمية، ولديها التزامات داخلية تتعلق بتلبية احتياجات التنمية والقضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي ودخل الفرد لشعوبها، وهذا الأمر يتطلب مزيداً من استهلاك الوقود وزيادة في

النشاط الصناعي، الامر الذي يؤثر سلباً على زيادة كمية الانبعاثات الكربونية المسببة للتغير المناخي.

الاستنتاجات

1- ان التغيير المناخي يمثل التحدي الاكبر الذي تواجههُ البشرية وذلك بسبب اثارهُ المدمر على الكوكب وبدون استثناء.

2- غياب الارادة الحقيقية لمواجهه هذه المشكلة بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات الا ان ذلك لم يؤدي الى اجراءات حقيقية على ارض الواقع.

3- ان الحروب حول العالم تتيح مزيدا من الانفجارات والانبعاثات والمخلفات الحربية المدمرة للبيئة وبالتالي مزيداً من التدهور البيئي والتغير المناخي يؤجج هذه المشكلة مستقبلاً.

4 - من دون التعاون الدولي الحقيقي لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي أحد ابرز الحلول لمعالجة مشكلة التغير المناخي.

5- ان التغير المناخي هو مشكله تمس حياة الانسان ووجوده على هذا الكوكب واذا لم توضع حد لهذه المشكلة فقد تزداد الامور سوءاً وبالتالي تكون أكثر خطراً على حياه الانسان.

6- يشكل التغير المناخي خطراً على الامن الدولي من خلال تأجيج الانقسامات الاجتماعية ومزيداً من التنافس على مصادر الطاقة، وهو ما قد يؤدي الى حالة التصادم سواء بين الدول او حتى ما بين الفئات المجتمعية داخلياً.

7- ضرورة اتخاذ التدابير والاجراءات القانونية الصارم لحماية البيئة محلياً ودولياً.

الهوامش:

(1) المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، 1992.

(2) الهيئة الاتحادية للبيئة، أضواء على ظاهرة تغير المناخ والجهود الدولية للحد من تأثيراتها، ملف اعلامي صادر عن الهيئة الاتحادية للبيئة بمناسبة يوم البيئة الوطني الحادي عشر، 4 فبراير 2008، الامارات العربية المتحدة، ص4.

(3) خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والاحداث العالمية للتنمية المستدامة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2021، ص13.

(4) المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، تقدير موقف، بعنوان التغير المناخي المظاهر والآثار وسيناريوهات الحل، مارس 2023، ص10.

(5) سفيان محمود محمد الهواري، الحماية الجنائية للبيئة من التلوث، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد(27)، مجلد(5)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مارس،2021، ص194.

(6) الهيئة الاتحادية للبيئة، أضواء على ظاهرة تغير المناخ والجهود الدولية للحد من تأثيراتها، مصدر سابق ذكره، ص 18.

(7) سعيد فتوح مصطفى النجار، القانون والبيئة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس بعنوان(التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري) 23-24 ابريل 2018، كلية الحقوق، جامعة طنطة، ص4

(8) محمود محمد فواز، سرحان احمد عبد اللطيف سلمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الخامس والعشرين، العدد 3، سبتمبر 2015، ص1180.

(9) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على الرابط https://wmo.int/ar

(10) المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، مصدر سابق ذكرة، ص11.

(11) انجي احمد عبد الغني، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد(3)، يوليو2019، ص154.

(12) محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: الاثار والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة اجتماع الخبراء "ب"، العدد(24)، 2007، ص10.

(13) أوبسالا-المعهد الدولي لبحوث السلام، جواكين ساليد وماركوس، منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة، فهم الروابط المحتملة بين تغير المناخ والنزاع في المنطقة العربية(E/FSCWA/CL6.GCP/2021/TP.9)، ص17.

(14) A report prepared by the International Labour Organization (ILO) for the G20 Climate Sustainability Working Group (CSWG), under the Argentine G20 Presidency in 2018, (The employment impact of climate change adaptation), Geneva, p8.

(15) موقع العربية نت قسم علوم وصحة على الرابط https://arabic.cnn.com/

(16) GUSTAVO SOSA-NUNEZ, ED ATKINS, Environment, Climate Change and International Relations, E-International Relations publishing, www.E-IR.info Bristol, England, First published 2016, p 100.

(17) GUSTAVO SOSA-NUNEZ, ED ATKINS, lbid,p101

(18)غلايدا لان وغريغ شابلان، المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المنعة والتكيف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ترجمة اشرف إبراهيم، (برنامج المفوضية الأوروبيةCASCADES(مارس/اذار 2022. ص36 .

(19) اميرة محمد عبد الحليم، التغيرات المناخية والصراع في العالم العربي، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد(11)، 2022، ص50.

(20) أندريه مولر وآخرون، المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة، التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الاستقرار وإدارة المياه عبر الحدود، ترجمة اشرف إبراهيم، (برنامج المفوضية الأوروبية CASCADES)، تقرير يناير 2022، ص21.

(21) سونر جاغابتاي وآخرون، إعادة ضبط العلاقات بين العراق وتركيا، تحليل السياسات، المرصد السياسي 3876، معهد واشنطن لسياسة، الشرق الأدنى،29أيار/مايو2024. على الرابط

https://www.washingtoninstitute.org/themes/custom/wayah/static/wordmark.svg

ت.ز 2025/1/6.

(22) غلايدا لان وغريغ شابلان، المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المنعة والتكيف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص41

(23) Elena Lazarou with Linda Tothova , Climate change considerations for EU security and defense policy, European Parliamentary Research Service, PE 729.467 – June 2022,p2

(24) Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council,(CLIMATE CHANGE AND INTERNATIONAL SECURITY) , p8,www.europa.eu

(25) same previous source ,p9

(26) Dr Benjamin Habib, Climate Change and International Relations Theory: Northeast Asia as a Case Study, Paper presented at the World International Studies Committee Third Global International Studies, Conference, 17th – 20th August 2011, University of Porto, Portugal.p8

(27) Dr Benjamin Habib , same previous source,p 14

(28) Dr. Bidisha Banerji, Mr.Shashwat Sen**,** Impact Of Climate Change On Geopolitics And International, Relations, IJFANS International Journal of Food and Nutritional Sciences, UGC CARE Listed (Group -I) Journal Volume 11,S Iss 3, Dec 2022,p1507.

(29) Arild Underdal, Climate Change and International Relations (after Kyoto), Department of Political Science, University of Oslo, and Center for International Climate and Environmental Research – Oslo (CICERO).

(30) GUSTAVO SOSA–NUNEZ, ED ATKINS, Ibid,p103

(31)الهيئة الاتحادية للبيئة، أضواء على ظاهرة تغير المناخ والجهود الدولية للحد من تأثيراتها، مصدر سبق ذكره، ص23 .

(32) Dr. Bineet Kaur, Globalization and the Environment in International Relations: Towards Effective Growth with International Agreements , Social Science Journal for Advanced Research, Volume-2 Issue-5 || September 2022, SGND Khalsa College, University of Delhi, Delhi, India, p5

(33) Putra Ansa Gaora and athers, Indonesia's Climate Diplomacy under Joko Widodo: Shaping Equitable and Sustainable Global Future, Nation State: Journal of International Studies, June, 2023, Vol. 6(1), pp. 34 – 48, University, Jakarta – Indonesia, p42

(34) الأمم المتحدة، العمل المناخي، على الرابط http//www.un.org/ar

(35) هند مالك، مقال/ اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، رئاسة الوزراء– مستشارية الامن القومي على الرابط http//www.alnahrain.iq

(36) موقع الحرة– واشنطن، ترامب يخطط للانسحاب مجدداً، ماهي اتفاقية باريس للمناخ/ على الرابط http//www.alhurra.com

(37) Yilin Wang , Bin Zhou , Exploring the Impact of International Cooperation on Climate Change, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 670, ATLANTIS PRESS Proceedings of the 2022 3rd International Conference on Mental Health, Education and Human Development (MHEHD 2022), P1411.

(38) انجي احمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص160.

(39) Ole Jacob Sending, Indra Overland, Climate Change and International Relations: A Five-Pronged Research Agenda, Journal of international affairs · January 2020,p188, https://www.researchgate.net/publication/341103847

(40) صحيفة الوقائع رقم 38, نيويورك. الأمم المتحدة، حقوق الانسان – مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الانسان والتغير المناخي، ميثاق 2022, ص29.

(41) صحيفة الوقائع رقم38، نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.

(42) سامية صديقي المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية في القانون الدولي, مجلة العلوم السياسية والقانون, العدد (2) مارس 2017, المركز الديمقراطي العربي, برلين– المانيا، ص59.

(43) سامية صديقي، نفس المصدر السابق، نفس الصفحة

(44)على عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2013، ص41.

(45) المادة (1)/ 1–9 من القانون المصري البيئي رقم (4) لسنة 1994 والمعدل بالقانون رقم(9) لسنة 2009.

(46) المادة (2/33) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي.

(47) احمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص75.

(48) صحيفة الوقائع رقم 38, نيويورك. الأمم المتحدة، حقوق الانسان – مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الانسان والتغير المناخي، مصدر سبق ذكره، ص41.

(49) صحيفة الوقائع، نفس المصدر السابق، ص42.

(50) Climate Change and Human Rights: A Rough Guide, International Council on Human Rights Policy, 48, chemin du Grand-Montfleury, P. O. Box 147, 1290 Versoix, Switzerland. 2008,P66

(51) Climate Change and Human Rights: A Rough Guide, lbid,p66

(52) منى ظواهرية، التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (16)، العدد (22)، 2020، ص358.

(53) داستن شين، مشروع مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العمل المناخي من أجل الأمن البشري فى دول العربية، تقرير مرحلي حول منح مواجهة اثار تغير المناخ، أكتوبر 2022.

(SDG-CLIMATE FACILTY Human security in the Arab States) ,UNDP.

(54) GUSTAVO SOSA-NUNEZ, ED ATKINS, lbid, p190.

(55) Elena Lazarou with Linda Tothova, lbid, P7.

(56) Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council,lbid, p15.

(57) خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والاهداف العالمية للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص30.

المصادر

اولاً: التقارير الرسمية

1- المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، 1992.

2- صحيفة الوقائع رقم 38، نيويورك. الأمم المتحدة، حقوق الانسان – مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الانسان والتغير المناخي، ميثاق 2022.

3- المادة (1) / 1-9 من القانون المصري البيئي رقم (4) لسنة 1994 والمعدل بالقانون رقم (9) لسنة 2009

4- المادة 2/23 من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي.

ثانياً: الكتب

1) احمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997.

2) أندريه مولر وآخرون، المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة، التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الاستقرار وإدارة المياه عبر الحدود، ترجمة: اشرف إبراهيم، برنامج المفوضية الأوروبية (CASCADES)، تقرير يناير 2022.

3) خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والاحداث العالمية للتنمية المستدامة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2021.

4) على عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2013.

5) غلايدا لان وغريغ شابلان، المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المنعة والتكيف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ترجمة: اشرف إبراهيم، برنامج المفوضية الأوروبية CASCADES مارس/اذار 2022.

ثالثاً: الدوريات

1. اميرة محمد عبد الحليم، التغيرات المناخية والصراع في العالم العربي، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد (11)، 2022.
2. انجي احمد عبد الغني، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (3)، يوليو2019.
3. أوبسالا–المعهد الدولي لبحوث السلام، جواكين ساليد وماركوس، منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة، فهم الروابط المحتملة بين تغير المناخ والنزاع في المنطقة العربية .(E/FSCWA/CL6.GCP/2021/TP.9)
4. داستن شين، مشروع مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العمل المناخي من أجل الأمن البشري في دول العربية، تقرير مرحلي حول منح مواجهة اثار تغير المناخ، أكتوبر 2022.
5. سامية صديقي المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية في القانون الدولي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد (2) مارس 2017، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا.
6. سعيد فتوح مصطفى النجار، القانون والبيئة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس بعنوان (التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري) 23–24 ابريل 2018، كلية الحقوق، جامعة طنطة.
7. سفيان محمود محمد الهواري، الحماية الجنائية للبيئة من التلوث، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد (27)، مجلد (5)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مارس،2021.
8. محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: الاثار والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة اجتماع الخبراء "ب"، العدد (24)، 2007.

9. محمود محمد فواز، سرحان احمد عبد اللطيف سلمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الخامس والعشرين، العدد 3، سبتمبر 2015.
10. المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، تقدير موقف، بعنوان التغير المناخي المظاهر والآثار وسيناريوهات الحل، مارس 2023.
11. منى ظواهرية، التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (16)، العدد (22)، 2020.
12. الهيئة الاتحادية للبيئة، أضواء على ظاهرة تغير المناخ والجهود الدولية للحد من تأثيراتها، ملف اعلامي صادر عن الهيئة الاتحادية للبيئة بمناسبة يوم البيئة الوطني الحادي عشر، 4 فبراير 2008، الامارات العربية المتحدة.

رابعاً: المصادر الالكترونية

1- الأمم المتحدة، العمل المناخي، على الرابط http//www.un.org/ar
2- سونر جاغابتاي وآخرون، إعادة ضبط العلاقات بين العراق وتركيا، تحليل السياسات، المرصد السياسي 3876، معهد (واشنطن، لسياسة، الشرق الأدنى)، 29أيار/ مايو2024. على الرابط
https://www.washingtoninstitute.org/themes/custom/wayah/static/wordmark.svg ت.ز 2025/1/6.
3- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على الرابط https://wmo.int/ar
4- موقع الحرة- واشنطن، ترامب يخطط للانسحاب مجدداً، ماهي اتفاقية باريس للمناخ/ على الرابط http//www.alhurra.com
5- موقع العربية نت قسم علوم وصحة على الرابط https://arabic.cnn.com/
6- هند مالك، مقال/ اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، رئاسة الوزراء- مستشارية الامن القومي على الرابط http//www.alnahrain.iq

خامساً: المصادر الأجنبية.

1- A report prepared by the International Labour Organization (ILO) for the G20 Climate Sustainability Working Group (CSWG), under the Argentine G20 Presidency in 2018, (The employment impact of climate change adaptation), Geneva.
2- Arild Underdal, Climate Change and International Relations (after Kyoto), Department of Political Science, University of Oslo, and Center for International Climate and Environmental Research – Oslo (CICERO).
3- Climate Change and Human Rights,: A Rough Guide, International Council on Human Rights Policy, 48, chemin du Grand-Montfleury, P. O. Box 147, 1290 Versoix, Switzerland. 2008.
4- Dr Benjamin Habib, Climate Change and International Relations Theory: Northeast Asia as a Case Study, Paper presented at the World International Studies Committee Third Global International Studies, Conference, 17th – 20th August 2011, University of Porto, Portugal.
5- Dr. Bidisha Banerji, Mr.Shashwat Sen, Impact Of Climate Change On Geopolitics And International, Relations, IJFANS International Journal of Food and Nutritional Sciences, UGC CARE Listed (Group -I) Journal Volume 11,S Iss 3, Dec 2022.
6- Dr. Bineet Kaur, Globalization and the Environment in International Relations: Towards Effective Growth with International Agreements , Social Science Journal for Advanced Research, Volume-2 Issue-5 || September 2022, SGND Khalsa College, University of Delhi, Delhi, India.
7- Elena Lazarou with Linda Tothova , Climate change considerations for EU security and defense policy, European Parliamentary Research Service, PE 729.467 – June 2022.
8- GUSTAVO SOSA-NUNEZ,ED ATKINS, Environment, Climat Change and international Relations, E-International Relations publishing, www.E-IR.info Bristol, England, First published 2016.
9- Ole Jacob Sending, Indra Overland, Climate Change and International Relations: A Five-Pronged Research Agenda, Journal of international affairs · January 2020.

10- Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council, (CLIMATE CHANGE AND INTERNATIONAL SECURITY),www.europa.eu.
11- Putra Ansa Gaora and others, Indonesia's Climate Diplomacy under Joko Widodo: Shaping Equitable and Sustainable Global Future, Nation State: Journal of International Studies, June, 2023, Vol. 6(1), University, Jakarta – Indonesia.
12- YILIN WANG, Bin Zhou, Exploring the Impact of International Cooperation on Climate Change Advances in Social Science Education and Humanities Research, volume 670, ATLANTIS PRESS Proceedings of the 2022 3rd International Conference on Mental Health, Education and Human Development (MHEHD 2022).